ينعقد في أكتوبر المقبل بمدينة جدة:

مؤتمر دولي لضمان الاستثمارات باليمن ضد المخاطر السياسية

■ ،،الثورة/قاسم الشاوش

كشف منتدى الاستثمار والأعمال باليمن عن استعدادات جارية " لعقد مؤتمر دولي لضمان الاستثمارات باليمن ضد المخاطر السياسية في مدينة جدة السعودية خلال الفترة من ١٨- ٢٠ أكتوبر المقبل بمشاركة بلادنا وعدد من رجال الأعمال والمستثمرين اليمنيين ودول الجوار والعالم ومسئولي الهيئات الدولية والإقليمية المعنية بضمان الاستثمار بالإضافة إلى شركات التأمين الدولية واليمنية.

وينظم المؤتمر منتدى الاستثمار والأعمال بالتنسيق مع مؤسسات ومنظمات دولية مهتمة بضمان الاستثمارات وائتمان الصادرات وكذلك مع مؤسسات تمويل دولية.

وقال رئيس منتدى الاستثمار عبد القوي العديني في تصريح خاص لـ«الثورة» "إن المؤتمر الذي ينظمه المنتدى بالتنسيق مع مؤسسات ومنظمات دولية مهتمة بضمان الاستثمارات وائتمان الصادرات وكذامؤسسات تمويل دولية يهدف إلى اطلاق مشروع التأمين للاخطار السياسية وتشجيع تذفق روؤس الاموال الاجنبية إلى اليمن ومساعدة الحكومة في اعداد وتطوير تشريعاتها الخاصة بحماية وتشجيع الاستثمار مشيرا إلى ان المؤتمر سيبحث في الأعمال والبرامج الجديدة المبتكرة (دولية،إقليمية ، محلية) للتصدي للأضرار ولمواجهة المخاطر السياسية ضد الاستثمارات.

وأكد العديني أن التطورات السياسية في اليمن تضع الاستثمار وقطاع الأعمال أمام تحديات كبيرة تفرض إعادة صياغة الواقع الاقتصادي والبحث في الآليات والوسائل الملائمة لحماية المستثمرين وضمان الاستثمارات ضد أي مخاطر.

واضاف إن أكثر من ٣٠ ورقة عمل يتم الآن التنسيق والترتيب لإعدادها مع الجهات المهتمة والمعنية بضمان الاستثمارات في اليمن ومع الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي.. وسيكون ضمن هذه الأوراق ,أوراق عمل لخبراء دوليين.

داعياً رجال الأعمال والمستثمرين الوطنيين والأجانب إلى المشاركة في المؤتمر لما يكفل الخروج بوسائل لحماية الاستثمارات الأجنبية ويعزز دور القطاع الخاص اليمني و إشراكه في صياغة رؤى وأولويات المرحلة القادمة

٥٠٠ مليون ريال تكلفة مركز المعلومات السمكية

■ صنعاء/سبأ

اطلع وزير الثروة السمكية في حكومة تصريف الأعمال محمد صالح شملان أمس على المنظومة المعلوماتية لمركز المعلومات السمكية الذي تم انشاؤه بالوزارة مؤخرا بتكلفة ٥٠٠ مليون ريال.

واستمع شملان من رئيس وكوادر مركز المعلومات السمكية إلى شرح حول مكونات المنظومة المعلوماتية ومنها نظام منح تراخيص الاصطياد وإلغائها ونظام تسجيل قوارب الصيد والمستفيدين منها بما يضمن تنظيم عمليات الاصطياد على امتداد السواحل اليمنية ومراقبة عملها ومدى التزامها بالقانون.

ويشمل النظام التقارير التفصيلية والاجمالية لكميات الإنتاج السمكي وأنواعها وقيمتها على مستوى كل قارب ومركز انزال إضافة إلى استقبال البيانات الخاصة بالصادرات السمكية من مختلف منافذ التصدير البرية والبحرية والجوية.

وأكد شملان ضرورة إلمام كافة موظفي المركز بمحتويات النظام ليتسنى لهم متابعة مختلف الانشطة السمكية بمراكز الانزال ومنافذ التصدير المرتبطة بالمركز.. مشيرا إلى أهمية اعداد تقارير أسبوعية وشهرية وسنوية عن الكميات الحقيقية للإنتاج السمكي ومعرفة المتلاعبين بالكميات والأسعار في مختلف المواقع ليتسنى للوزارة محاسبتهم.

وحث كوادر المركز على الاهتمام برصد أي مخالفات على قوارب الاصطياد أو الأشخاص أو الشركات ومراقبة عمل مختبرات جودة الأسماك الخاصة بالصادرات السمكية بهدف الحفاظ على جودتها ورفع قيمتها ومنافستها في الأسواق الخارجية.

تقرير اقتصادي يدعو لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة واستغلال القطاعات الإنتاجية الواعدة

■ ،،كتب/ محمد راجح

دعا تقرير اقتصادي حديث إلى ضرورة الاهتمام بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة والعمل على تحفيزها وتنميتها واستغلال القطاعات الإنتاجية الواعدة للمساهمة في النهوض بالتنمية الاقتصادية.

وحذر خبراء اقتصاد من استمرار اعتماد الاقتصاد اليمني على مورد واحد وعدم القدرة على تنويع موارد الدخل وتوسيع الهيكل الايرادي للاقتصاد الوطني والاستمرار بوضع خطط وبرامج هشة لتنمية القطاعات الواعدة والتي لاتحقق النتائج المرجوة في استغلال القطاعات الإنتاجية.

وطبقا لاقتصاديين فإن الاقتصاد الوطني دخل خلال العام الحالي ٢٠١١ مرحلة جديدة من الانكماش تستدعي إيجاد الحلول الواقعية والعملية لمعالجة التحديات الهيكلية المزمنة في البنيان الاقتصادي والضعف الحاصل في البرامج والخطط الموضوعة وكذا عدم القدرة في تنمية الإيرادات المحلية وتهميش القطاعات الاقتصادية والإنتاجية الواعدة التي تتعرض لهدر وعبث واسع حد من الاستفادة العامة منها وتنميتها بشكل امثل.

وبحسب التقرير فإن الاقتصاد اليمني بحاجة ماسة لتنويع موارد الدخل المعتمدة على النفط كمورد رئيسي وهو ما يجعل الاقتصاد معرضاً بشكل مستمر للمشاكل والهزات الناتجة عن أي ظرف طارئ.

مشيراً إلى أن الاهتمام بمثل هذه القطاعات والتركيز على تنمية المنشاة والأنشطة الصغيرة والمتوسطة يعطي دفعة قوية للجهود الرامية الخاصة بمكافحة الفقر والبطالة والعمل بشكل رئيسي على توسيع الهيكل الايرادي للاقتصاد.

مشددين على أهمية بعض القطاعات كالصناعة التي تعد من اهم القطاعات الواعدة وهو مايستدعي الاهتمام اللازم بها والعمل على تطويرها وإيلائها عناية خاصة والبحث عن التمويل والحوافز المناسبة التي تدعم هذا القطاع وتجعله من أهم القطاعات الرافدة للاقتصاد الوطني.

ويوضح أن هناك جهوداً يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم وتحفيز المنشاة الصغيرة والأنشطة الصناعية في اليمن وتتم هذه الجهود بالتعاون مع الوزارات الحكومية المختصة، وتحتاج القطاعات الواعدة والأنشطة الصغيرة والمتوسطة لجهود حثيثة ومضنية لتنميتها بشكل ملموس على ارض الواقع وإعطاء نتائج واقعية من خلال تشغيل أعداد كثيفة من الأيادي العاملة تسهم في الحد من الفقر والبطالة وهو ما يعد الهدف الرئيسي للاهتمام بمثل هذه القطاعات والنهوض بها، بالإضافة أن هناك ضرورة لخلق مجتمع منتج وفاعل ينعكس بشكل ايجابي في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

وبحسب اقتصاديين فإن مهمة النهوض بالقطاعات الواعدة وبالتنمية الصناعية قد تكون سهلة إذا ما توفرت الإرادة والاهتمام الكافي والمناسب وكذا تعزيز التعاون بشكل وثيق مع مجتمع المانحين وشركاء التنمية.

ولم ترتق الخطط والبرامج الرسمية ومنها الخطة الخمسية الرابعة بحسب مختصين واقتصاديين إلى طموحات ومتطلبات القطاعات الإنتاجية الواعدة وأهميتها في الشأن الاقتصادي والدور الذي يمكن أن تلعبه في زيادة الموارد واستدامة المالية العامة وفتح آفاق واسعة لتحقيق نهضة تنموية شاملة وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

مشيرين إلى أن اليمن تمتلك خيارات واسعة لإحداث نقلة نوعية في توسيع البنيان الاقتصادي إذا ماتم الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية التي ينادي الكثير بالتركيز عليها منذ فترة طويلة ولم يتم حتى الآن الالتفات إليها وإدراك قيمة ما نمتلكه من ثروات واعدة مثل الأسماك والمعادن والزراعة والسياحة ووقف عملية الهدر والاستنزاف التي تتعرض لها وانتشالها من واقعها الراهن وربط عملية تنميتها بجهود مكافحة الفقر والبطالة.

تفريغ ٥٤ ألف طن من الذرة بميناء الحديدة

■ الحديدة/سبأ

أفرغت أربع سفن وناقلات أمس بميناء الحديدة ٥٤ ألفا و٢٣٧ طناً من الذرة وعلف الدواجن والنفط والحديد.

وأوضح تقرير حركة السفن الصادر عن مؤسسة موانئ البحر الأحمر اليمنية أن السفينة ميد جرين افرغت ستة آلاف و٩٧٩ طناً من الحديد والسفينة كوستاستن افرغت ٣٠ ألفا و٢٥٣ طن ذرة وعلف دواجن، فيما افرغت ناقلتا نفط ١٧ ألفا و٥ اطنان من النفط.

تحذيرات من تباطؤ الاقتصاد العالمي بفعل تصاعد أسعار النفط

■ ،،حذرت وكالة الطاقة الدولية من حصول تباطؤ ملحوظ في الاقتصاد العالمي، ما لم تتراجع أسعار النفط عن مستوياتها الحالية، بينما شهدت أسعار النفط أدنى مستوياتها في أسابيع، مع تأثيرات زلزال اليابان وإقبال المستثمرين على الدولار كملاذ.

وقالت الوكالة في تقريرها الشهري: 'إذا بقيت أسعار النفط عند مستوياتها الحالية أو سجلت مزيدا من الارتفاع، فإن الاقتصاد العالمي سيشهد بحلول سبتمبر ٢٠١١م، أو ربما قبل ذلك تباطؤا ملحوظا.

وقالت الوكالة– التي تقدم المشورة في العالم الصناعي – إن هذا التأثير سيتفاقم من خلال سياسات التشدد المالي المتوقعة، مع زيادة الضغوط التضخمية. وتوقعت وكالة الطاقة الدولية أن زيادة بنسبة ١٠٪ في سعر النفط قد تخفض النمو العالمي بين ٠,٢ و٠,٧٪ بعد عام واحد، وربما ينخفض النمو إلى أكثر من ذلك في السنة التالية.

كما قدرت أن يرتفع استهلاك النفط في اليابان بمعدل مائتي ألف برميل يوميا، إذا ما تم استبدال كل إنتاج البلاد من الكهرباء، الذي يأتي من ١١ محطة للطاقة النووية إلى إنتاج بواسطة الوقود.

وقالت الوكالة أيضاً إن ١,٣ مليون برميل من النفط الليبي ستبقى خارج السوق لفترة طويلة بسبب الاضطرابات والمعارك في البلاد، وهو ما سيؤثر على الإمدادات والأسعار.

وفي أسواق النفط تراجع خام برنت ما يقرب من ستة دولارات، كما انخفض سعر الخام الأمريكي بأكثر من أربعة دولارات لمخاوف من تفاقم الأزمة النووية في اليابان.

وتراجعت عقود خام برنت بحر الشمال لأقل من ١١٠ دولارات للمرة الأولى منذ ٢٤ فبراير، وانخفضت عقود أبريل بمعدل ٥,٧٩ دولارات إلى ١٠٧,٨٨ دولارات للبرميل في معاملات منتصف النهار في لندن.

كما انخفض سعر الخام الأمريكي الخفيف تسليم أبريل بمعدل ٣,٤٠ دولارات إلى ٩٧,٧٩ دولارا

٤٠٠ مليار ريال فائض تشغيل أنشطة نقل الركاب والبضائع للقطاع غير المنظم في اليمن

■ ،،كتب /أحمد الطيار

حققت أنشطة نقل الركاب والبضائع بالقطاع غير المنظم المملوك للأفراد في بلادنا فائضا تشغيليا (الأرباح) يقارب ٤٠٠ مليار ريال من خلال أسطول من المركبات يبلغ قوامها ٣٤٤ ألف مركبة تعمل في مجال نقل الركاب والبضائع من والى جميع أنجاء الجمهورية ويعمل عليها ٣٧٥ ألف عامل على مدار العام.

ويشمل القطاع غير المنظم إحصائيا المركبات التي لا تعود ملكيتها لمنشآت معروفة ذات عنوان محدد وثابت سواء كانت تلك المركبات تعنى بنقل الركاب أو البضائع وإنما تتواجد في أماكن تجمع أو انطلاق تسمى الفرزات.

ووفقا لبيانات حديثة حصل عليها "الثورة الاقتصادي " من الجهاز المركزي للإحصاء وينفرد بتحليها فإن نشاط القطاع غير المنظم لنقل الركاب والبضائع حقق قيمة إنتاجية بمقدار ٧٣٩ مليار و٤٨٥ مليون ريال بناء على بيانات أخر إحصائية رسمية عن أنشطة النقل والاتصالات عن ٢٠٠٧م فيما بلغ الاستهلاك الوسيط لهذه الأنشطة ٢٥٨ مليون ريال أما القيمة المضافة التي حققها فبلغت ٤٨١ مليار ريال .

وتعمل في مجال نقل الركاب ٩٦٠٥٢ مركبة منها ٤٢٨١٤ مركبة فئة ١-٥ ركاب و١٧٨٨٤ مركبة فئة ٦-٧ركاب و١٧١٠٥ مركبة فئة ٨-١٢راكباً و٢٠٦٦ مركبة فئة ١٧ راكبا فأكثر.

أما المركبات التي تعمل في مجال نقل البضائع فبلغت ٢٤٨ ألفا و١٦ مركبة منها ١٩٢ ألفا و٨٣٤ مركبة فئة النقل الخفيف من ١-٩ طن ٣٨٥٧٦ مركبة فئة النقل المتوسط من ١٠-١٩طنا أما الفئة الثالثة فئة النقل الثقيل من ٢٠ طنا فأكثر فهناك ١٦٦٠٦ مركبات.

وحسب النتائج حقق نشاط مركبات نقل البضائع إنتاجا بقيمة ٥٨٨ مليارا و٢٢٨ مليون ريال خلال عام مثلت الفئة الأولى منها نسبة ٦٤٪ فيما أعلى قيمة مضافة متحققة كانت من نصيب فئة نقل البضائع الخفيفة والبالغة ٢٢٠ مليارا و٩٣٤ مليون ريال.

وفي تعويضات العاملين من نشاط نقل الركاب والبضائع تشير النتائج إلى أن العاملين في نشاط نقل الركاب حققوا ٨ مليارات و٣٧٣ مليون ريال فيما حقق عمال نقل البضائع ١٥ مليارا و٤٠٢ مليون ريالا.

وعن مستلزمات الإنتاج لهذا النشاط بينت الإحصائية ان مجموع مستلزمات الإنتاج بلغ ٢٧٨ مليار ريال منها ما تم صرفه على الوقود والمحروقات بمقدار ١٣٥ مليارا و٢٩٩ مليون ريال وبلغت قيمة الزيوت والشحوم المستخدمة للمركبات ٣٢ مليارا و٩٣٦ مليون ريال أما قيمة الإطارات المستخدمة فبلغت خلال عام ٤٢ مليارا ٢٥١ مليون ريال واستهلكت قطع غيار بقيمة ٣٠ مليارا و٥٦٨ مليون ريال.

كما تم تسليم ٦مليارات و٦٥٧ مليون ريال كرسوم اشتراكات النقابات ومصاريف صيانة وإصلاح بمقدار ١٢مليارا و٤٧٠ مليون ريال .

وحصلت الدولة إيرادات من خلال الرسوم والضرائب على أنشطة نقل الركاب والبضائع بمقدار ٢مليار و٣٧٦ مليون ريال.

دول الخليج تناقش إعفاء الغاز من الجمارك

■ ،،الرياض/سبأ

يبحث وكلاء وزارات المالية والاقتصاد في دول مجلس التعاون الخليجي اليوم الاثنين في الرياض مبادرة طرحت من قبل قطر لدى منظمة التجارة العالمية تستهدف إعفاء الغاز ومشتقاته من الرسوم الجمركية على مستوى العالم.

وقالت الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي التي تتخذ من الرياض مقراً لها في بيان لها أمس أن الوكلاء سيناقشون خلال اجتماعهم في الرياض ما توصلت إليه فرق عمل النظام الضريبي المكلف بصياغة المشروع الشامل للضريبة على مستوى دول المجلس.

وأضاف البيان انه سيتم بحث آخر المستجدات بشان الانتهاء من إعداد الإطار العام لمشروع قانون ضريبة القيمة المضافة الموحد.

ومن المقرر أن يناقش وكلاء وزارة المالية في الخليج أيضاً عدداً من المواضيع المرفوعة من لجنة الاتحاد الجمركي ولجنة السوق الخليجية المشتركة، وما توصلت إليه اللجان الفنية التابعة للجنة التعاون المالي والاقتصادي.

كما سيتناول الاجتماع ما توصلت إليه اللجنة المشكلة لوضع الآليات اللازمة لتأسيس برنامج التنمية الخليجي.